



النشرة الشهرية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا

العدد (10) – تشرين الأول 2025

قائمة المحتويات

- 1..... قائمة المحتويات
- 2..... قائمة الجداول
- 2..... قائمة الأشكال البيانية.
- 3..... 1. تمهيد
- 5..... 2. التضخم السنوي في سوريا تشرين الأول 2025
- 6..... 3. التضخم الشهري تشرين الأول 2025
- 7..... 4. التضخم بحسب المحافظات
- 9..... 5. التباين السعري بين المحافظات
- 11..... 6. التغيرات في أسعار الصرف
- 12..... 7. المساهمة في التضخم
- 14..... 8. الأجور في سوريا تشرين الأول 2025
- 15..... 9. خطوط الفقر في سوريا تشرين الأول 2025
- 17..... الملاحق

قائمة الجداول

- الجدول (1): التضخم الشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر تشرين الأول 2025 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021=100) و (التضخم بالنسب المئوية)..... 6
- الجدول (2): أسعار مجموعة من السلع والخدمات المتعلقة بقطاع التعليم بحسب مناطق السيطرة خلال شهر تشرين الأول 2025 (بالليرة السورية)..... 9
- الجدول (3): أسعار مجموعة من السلع والخدمات المتعلقة بقطاع النقل بحسب مناطق السيطرة خلال شهر تشرين الأول 2025 (بالليرة السورية)..... 10
- الجدول (4): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر تشرين الأول 2025 (بالليرة السورية)..... 14
- الجدول (5): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر تشرين الأول 2025 (بالنسب المئوية)..... 16

قائمة الأشكال البيانية

- الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم الشهري (M-o-M) في سوريا خلال الفترة (تشرين الأول 2024 – تشرين الأول 2025)، (سنة الأساس 2021=100) و (التضخم بالنسب المئوية)..... 5
- الشكل (2): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك في سوريا خلال تشرين الأول 2025 (بالنسب المئوية) 7
- الشكل (3): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم الشهري (M-o-M) لمحافظة السويداء خلال شهر تشرين الأول 2025 (سنة الأساس 2021 والتضخم بالنسب المئوية)..... 8
- الشكل (4): تغيرات سعر صرف الليرة السورية والليرة التركية أمام الدولار الأمريكي خلال تشرين الأول 2025 11
- الشكل (5): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري (M-o-M) لشهر تشرين الأول 2025 (بالنسب المئوية)..... 12
- الشكل (6): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر تشرين الأول 2025 (مليون ليرة سورية)..... 15

1. تمهيد

تقدم هذه النشرة تقييماً مستقلاً لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في جميع المحافظات السورية، استناداً إلى مسح شهري للأسعار ينفذه المركز السوري لبحوث السياسات منذ تشرين الأول 2020. بناءً على منهجية قام المركز بتطويرها لحساب دليل الرقم القياسي للأسعار، والتي تضمنت مكونات سلة المستهلك، والتثقيف، واختيار الأسواق ([دليل المركز لأسعار المستهلك في سوريا، 2022](#)).

تقدم هذه النشرة نتائج المسح الشهري لأسعار المستهلك، حيث تستعرض مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر تشرين الأول 2025 (سنة الأساس 2021)، وفقاً للمناطق ومجموعات السلع والخدمات الرئيسية. استناداً إلى دليل الأسعار، تقوم النشرة بتقدير تكاليف المعيشة وخطوط الفقر على المستوى المحلي في جميع المناطق السورية.

يتزامن إصدار هذه النشرة مع دخول سوريا في أسوأ أزمة جفاف تشهدها منذ 36 عاماً، وهو ما يفرض تحديات وجودية على منظومة الأمن الغذائي. ويُستدل على جسامة الأزمة بالتباين الهائل بين الإنتاج والاستهلاك؛ فبحسب "الفاو" يقدر العجز في إنتاج القمح سيصل إلى ما بين 2.5 إلى 2.7 مليون طن، مما يعرض 16.3 مليون شخص في سوريا، لخطر انعدام الأمن الغذائي¹. تعود جذور هذا التدهور إلى النزاع والانهايار الاقتصادي وتصاعد النزاع مجدداً وتغيير المناخ.

تواجه البلاد في المرحلة الحالية تحديات ما بعد النزاع والانتقال السياسي، والتي تتمثل في إعادة تشكيل البنى الحكومية الفاعلة والتضمينية، لتنفيذ إعادة إعمار عادلة وشفافة. شارك عدة وزراء في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن، نجم عنها توافق على مساعدات فنية (إصلاح مالي، إدارة الدين العام)، واستقبال سوريا نحو ست بعثات فنية من البنك الدولي في مجال الطاقة والمياه والنقل، والتفاهم على منح تمويلية من البنك الدولي تصل إلى 1 مليار دولار أمريكي في السنوات الثلاث القادمة، فضلاً عن فتح مكتب للبنك الدولي في دمشق، وإعادة العلاقة بين سوريا ومؤسسة التمويل الدولية ووكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف². وتتوافق سياسات الحكومة الانتقالية إلى حد كبير مع "الإصلاحات" التي توصي بها المؤسسات المالية الدولية والتي تركز إلى التقشف والتحرير والخصخصة، وتفكيك القيود والإجراءات على رأس المال. هذه السياسات وفقاً لتجارب الدول الأخرى أدت إلى آثار سلبية على الاقتصاد ومقومات التنمية والعدالة.

قامت وزارة المالية بعداد [مسودة قانون الضريبة على الدخل](#)، الذي جمع جميع مصادر الدخل في إطار واحد وألغى فصل الأجور وأرباح الأعمال والدخل الرأسمالي في فئات منفصلة (كما كان في [القانون 24 لعام 2003](#)). وانتقل من نظام لجان التقدير والمراجعة المسبقة المعتمد في قانون 2003، إلى نظام التكلفة الذاتي المبني على إقرار المكلف مع الرقابة اللاحقة. كما قلص الشرائح الضريبية في ضريبة الأجور إلى شريحتين فقط، الأولى بنسبة 6 بالمئة للدخل المتأثري من الوظيفة الذي يقل عن 5 ملايين ليرة

¹ منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، [موجز حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2025](#).

² وكالة سانا. (2025، 27 تشرين الأول). [وزير المالية يوضح أبرز نتائج مشاركة سوريا في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين](#)

سورية، والثانية بنسبة 8 بالمئة للدخل الذي يزيد عن 5 ملايين ليرة سورية. فيما حدد الضريبة على الأنشطة بشريحتين أيضاً، الأولى بنسبة 10 بالمئة للدخل الناجم عن قطاعات الصناعة والتعليم والصحة والاستشارات والتدريب والتقانة والتكنولوجيا والطيران، وكذلك الأصول الرأسمالية، وبنسبة 15 بالمئة عن الدخل الناجم عن بقية القطاعات. كما رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة ليصل إلى 60 مليون ليرة سورية سنوياً. واستبدل اللجان الإدارية بمحاكم ضريبية متخصصة تتبع للملاك القضائي، وفي المقابل شدد العقوبات المالية لتصل إلى 50 مليون ليرة سورية، مع استحداث عقوبات تشهيرية تفضي بنشر أحكام التهرب الضريبي في الصحف.³

وفي سياق مرتبط، تم نشر مرسوم تعديل قانون الاستثمار (المرسوم رقم 114 لعام 2025) في الجريدة الرسمية،⁴ الذي أجاز تحويل الأراضي من ملكية عامة إلى حقوق انتفاع واستثمار بيد القطاع الخاص مما يعزز السياسات والقرارات السابقة التي تركز على تقليص الدور التنموي للدولة وتوسيع الخصصة. ومن الناحية الضريبية نص التعديل على التخفيض الضريبي الدائم بنسبة 80 بالمئة للمشاريع الصناعية التي تُصدّر 50 بالمئة من إنتاجها والمشاريع الطبية والزراعية. تشكل هذه الإعفاءات الكبيرة تحويلاً مباشراً للإيرادات الضريبية المحتملة إلى أرباح خاصة للمستثمرين، هذا يمثل تحيز حكومي لصالح المستثمرين الكبار.

لم تنجح الإجراءات الاقتصادية المتخذة، بما فيها التعديلات على الضرائب، والسياسات التجارية، وحزم دعم المستثمرين، في تخفيف حدة الضغوط التضخمية المستمرة. نتيجة لذلك، لا يزال الاقتصاد السوري يعاني من تصاعد مطرد في الأسعار، خاصة ضمن مجموعات الإنفاق الاستهلاكي الأساسية: الغذاء، والسكن، والصحة، والتعليم. وقد أدت هذه الضغوط السعرية إلى تآكل شبه كامل للقوة الشرائية للمواطنين والإضرار بالصناعة الوطنية. ويعاني المواطنون من أزمة معيشية عميقة، حيث وصل خط الفقر المدقع للأسرة على المستوى الوطني إلى 2.84 مليون ليرة سورية شهرياً، وخط الفقر الأعلى إلى 6.17 مليون ليرة سورية.

³ وزارة المالية. [مسودة قانون الضريبة على الدخل](#)

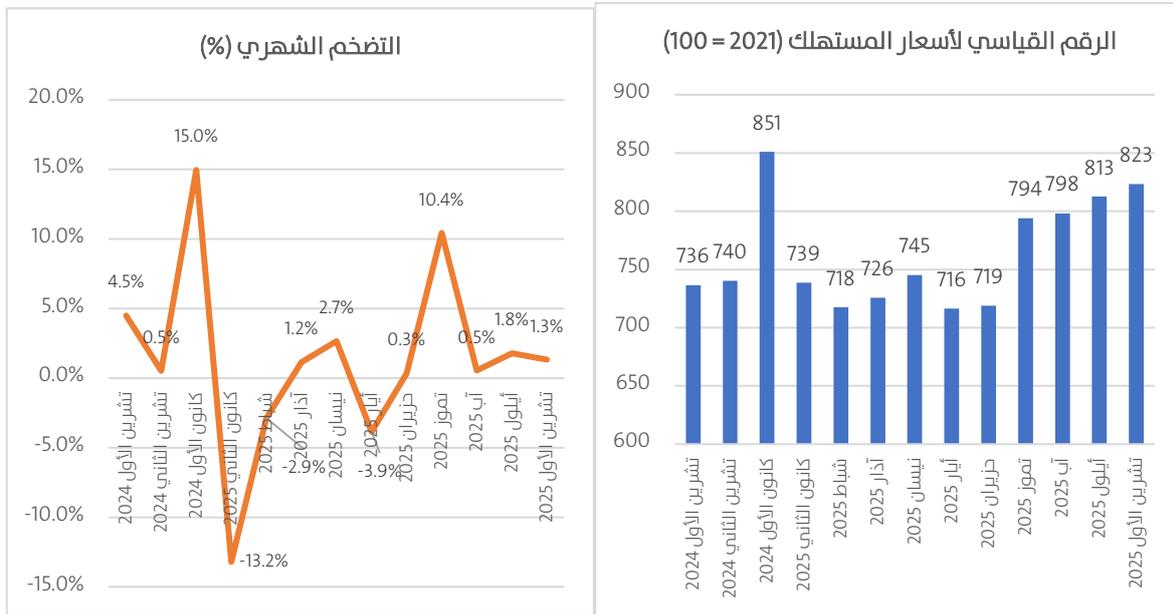
⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية. الجزء الأول العدد (24) لسنة 2025. (2025، 24 حزيران). المرسوم رقم 114 لعام 2025.

2. التضخم السنوي في سوريا تشرين الأول 2025

اتسم المشهد الاقتصادي السوري بعد سقوط نظام الطغيان بحالة من التقلبات السريعة، التي تمحورت حول صدمتين تضخيميتين رئيسيتين. الأولى في كانون الأول 2024؛ حيث بلغ معدل التضخم الشهري 15 بالمئة هذا الارتفاع المفاجئ كان نتيجة عوامل متعددة أبرزها تحرير الأسعار الجزئي أو الكلي لكل من الخبز وحوامل الطاقة، مما أدى لزيادة حادة في تكاليف الإنتاج. تبع ذلك انكماش بنسبة 13.2 في كانون الثاني 2025 متأثراً بقرارات الانفتاح التجاري. إلا أن هذا الانكماش كان متفاوتاً بين مجموعات السلع حيث تراجعت أسعار السلع التي سمح باستيرادها (السيارات والتجهيزات والمنتجات الزراعية والالكترونيات)، بينما لم تنخفض الأسعار بنفس النسب للسلع والخدمات المحمية جمركياً أو غير القابلة للتداول التجاري.

تقلبت معدلات التضخم الشهرية بين الارتفاع والانخفاض خلال النصف الأول من عام 2025 إلى أن جاءت الصدمة الثانية الكبيرة في تموز 2025، حيث ارتفع التضخم مجدداً بنسبة 10.4 بالمئة. وبالنظر إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، فقد ارتفع المؤشر من 736 في تشرين الأول 2024 إلى 823 في تشرين الأول 2025 (بنسبة 11.8 بالمئة)، مما يعني استمراراً في تراجع القوة الشرائية للمواطنين وإن بمعدلات أقل من السنوات السابقة.

الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم الشهري (M-o-M) في سوريا خلال الفترة (تشرين الأول 2024 – تشرين الأول 2025)، (سنة الأساس 2021 = 100) و (التضخم بالنسب المئوية)



المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2024 و 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

3. التضخم الشهري تشرين الأول 2025

سجّل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (CPI) في سوريا تضخماً شهرياً بنسبة 1.3 بالمئة خلال تشرين الأول 2025. يُظهر التحليل القطاعي تركّز هذه الضغوط التضخمية بشكل أساسي في ثلاث مجموعات رئيسية، تصدّرت مجموعة التعليم الارتفاع بنسبة 7.3 بالمئة مع قدوم الموسم الدراسي الجديد (2025-2026)، ثم مجموعة الدخان والتبغ بارتفاع حاد بلغ 7.1 بالمئة، ثم مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 2.2 بالمئة. في المقابل، شهدت بعض مجموعات الاستهلاك انكماشاً سعرياً ملحوظاً، أبرزها مجموعة الترويج والثقافة التي سجلت انخفاضاً بنسبة (4.5 بالمئة)، ومجموعة الملابس والأحذية بانخفاض بنسبة (0.9 بالمئة)، نتيجة ضعف الطلب عليها في ظل انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين.

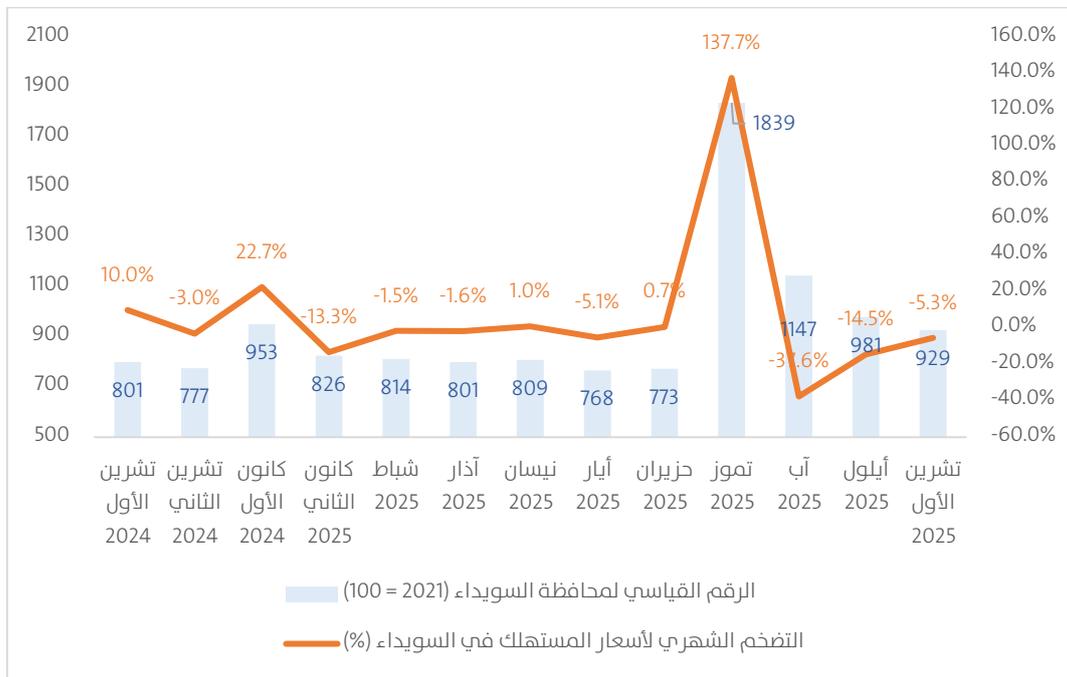
الجدول (1): التضخم الشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر تشرين الأول 2025 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021=100) و (التضخم بالنسب المئوية)

#	المجموعة	الرقم القياسي تشرين الأول 2025	الرقم القياسي أيلول 2025	التضخم الشهري (M-o-M)
	جميع السلع	823	813	%1.3
1	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	611	598	%2.2
2	الدخان والتبغ	582	543	%7.1
3	الملابس والأحذية	603	609	%0.9-
4	السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز	1,415	1,402	%0.9
5	التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة	481	473	%1.5
6	الصحة	767	764	%0.4
7	النقل	964	988	%2.4-
8	الاتصالات	207	207	%0.0
9	الترويج والثقافة	445	466	%4.5-
10	التعليم	869	810	%7.3
12+11	سلع وخدمات متنوعة	762	752	%1.2

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

مثّلت محافظة السويداء حالة استثنائية ضمن الخريطة التضخمية، حيث سجل المستوى العام للأسعار فيها معدل انكماش شهري بلغ (5.3 بالمئة) خلال شهر تشرين الأول 2025. ويُفسّر هذا الانخفاض بوصفه حركة تصحيحية تلت صدمة تضخمية حادة هزّت المحافظة في تموز 2025. كانت مجموعة النقل هي المحرك الأساسي لهذا الانكماش، حيث تراجع رقمها القياسي (باستخدام سنة الأساس 2021) من 1388 في أيلول 2025 إلى 1000 في تشرين الأول 2025 (بنسبة 38.8 بالمئة)، وتعدّ هذه القفزة الانكماشية في أسعار النقل ظاهرةً معقدة، إذ حدثت على الرغم من استمرار أزمة شح المحروقات التي تعاني منها المحافظة وارتفاع أسعارها النسبي مقارنة ببقية المحافظات.

الشكل (3): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم الشهري (M-o-M) لمحافظة السويداء خلال شهر تشرين الأول 2025 (سنة الأساس 2021 والتضخم بالنسب المئوية)



المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

5. التباين السعري بين المحافظات

يكشف تحليل التباين السعري بين المناطق الثلاث: مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية (مناطق النظام سابقاً)، ومناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة التركية (مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً)، ومناطق الإدارة الذاتية⁵ على مستوى مجموعات الاستهلاك الرئيسية أن مجموعة التعليم هي المجموعة الاستهلاكية الأكثر تبايناً في الأسعار خلال شهر تشرين الأول 2025 تأتي مجموعة النقل في المرتبة الثانية. في المقابل، تُظهر مجموعات رئيسية كمجموعة الدخان والتبغ، ومجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة استقراراً نسبياً (أي معامل اختلاف منخفض).

أ. مجموعة التعليم

يتجلى التباين السعري لمجموعة التعليم في بند "الرسوم السنوية لمدرسة خاصة (تعليم ثانوي)". فوفقاً للبيانات، تبلغ الرسوم السنوية للتعليم الثانوي في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية (مناطق النظام سابقاً) 8.3 مليون ليرة سورية، وتبلغ 7.3 مليون ليرة سورية في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة التركية (مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً). فيما تبلغ 3 مليون ليرة سورية فقط في مناطق الإدارة الذاتية. كذلك الأمر بالنسبة لرسوم التعليم في الجامعات الحكومية، فبرغم صدور قرارات الاعتراف بجامعات الشمال السوري ودمجها مع الجامعات السورية، إلا أن رسوم التعليم لا تزال متباينة بشكل واضح، ففي مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية تبلغ رسوم التعليم الجامعي السنوي 60000 ليرة سورية فقط (علماً أنها كانت بـ 25000 ليرة سورية في الموسم السابق)، أما في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة التركية، فيتم اعتماد هيكل تسعير مختلف جذرياً يبلغ وسطياً أكثر من 2 مليون ليرة سورية سنوياً. هذا الاختلاف الكبير، الناتج عن اختلاف جذري في السياسة (نموذج مدعوم مقابل نموذج غير مدعوم)، هو المحرك الأساسي للتباين السعري في هذه المجموعة بأكملها.

الجدول (2): أسعار مجموعة من السلع والخدمات المتعلقة بقطاع التعليم بحسب مناطق السيطرة خلال شهر تشرين الأول 2025 (بالليرة السورية)

المنطقة الإدارية الذاتية	مناطق الليرة التركية (المؤقتة والإنقاذ سابقاً)	مناطق الليرة السورية (النظام سابقاً)	المنصف (وحدة القياس)	
60,000	2,114,607	60,000	رسوم سنوية لجامعة حكومية	1
8,483,040	4,715,558	8,293,222	رسوم سنوية لجامعة خاصة	2
3,127,000	7,349,903	8,296,859	رسوم سنوية لمدرسة خاصة (تعليم ثانوي)	3
31,214	77,437	49,206	دروس خصوصية (1 جلسة)	4

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

⁵ تم حساب "معامل الاختلاف" (Coefficient of Variation - CV) لكل منصف، ثم حساب متوسط معامل الاختلاف لجميع الأصناف المدرجة تحت كل مجموعة استهلاكية رئيسية. هذه المنهجية تكشف أي القطاعات الاقتصادية هي الأكثر تجزئة وعدم استقرار في أسعارها بين المناطق.

ب. مجموعة النقل

تظهر مجموعة النقل مستويات تباين كبيرة، تُعتبر انعكاساً مباشراً للاختلافات في سياسات تسعير الوقود، والتي تؤثر بدورها على كافة خدمات النقل، وإن كان بدرجات متفاوتة. المحرك الأساسي للتباين هو "البنزين المدعوم". هنا، يظهر انقسام واضح: مناطق الإدارة الذاتية تقدم البنزين بسعر منخفض نسبياً (4770 ليرة سورية)، وهو ما يقارب نصف السعر في المناطق الأخرى. انعكست هذه السياسة على أجرة النقل الداخلي سواء عبر التاكسي أو السرفيس. فمثلاً تبلغ أجور النقل الجماعي في مناطق الإدارة الذاتية ما يقارب ألفي ليرة سورية فيما تصل لحدود ثلاث آلاف ليرة سورية في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية، و خمس آلاف ليرة سورية في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة التركية.

لكن الملاحظة الأكثر إثارة للاهتمام هي بند "أجرة الباص بين المدن (لكل كيلو متر)"، والذي يُظهر تقارباً كبيراً في الأسعار عبر مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة التركية ومناطق الإدارة الذاتية. يشير هذا التقارب إلى أن تسعير النقل لمسافات طويلة يتبع آلية مختلفة وأكثر توحيداً، وذلك للترابط الجغرافي بين المناطق المختلفة.

الجدول (3): أسعار مجموعة من السلع والخدمات المتعلقة بقطاع النقل بحسب مناطق السيطرة خلال شهر تشرين الأول 2025 (بالليرة السورية)

#	الصف (وحدة القياس)	مناطق الليرة السورية (النظام سابقاً)	مناطق الليرة التركية (المؤقتة والإنقاذ سابقاً)	مناطق الإدارة الذاتية
1	شراء سيارة خاصة	56,577,734	55,661,716	54,784,867
2	وقود للسيارة الخاصة (مدعوم) 1 لتر	12,808	12,474	4,770
3	وقود للسيارة الخاصة (حر) 1 لتر	14,175	12,474	8,920
4	أجرة باص أو سرفيس داخل المدينة	3,081	5,352	2,067
5	أجرة تكسي داخل المدينة 3 كم	24,833	27,453	14,167
6	أجرة باص بين المدن 1 كم	340	295	298

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

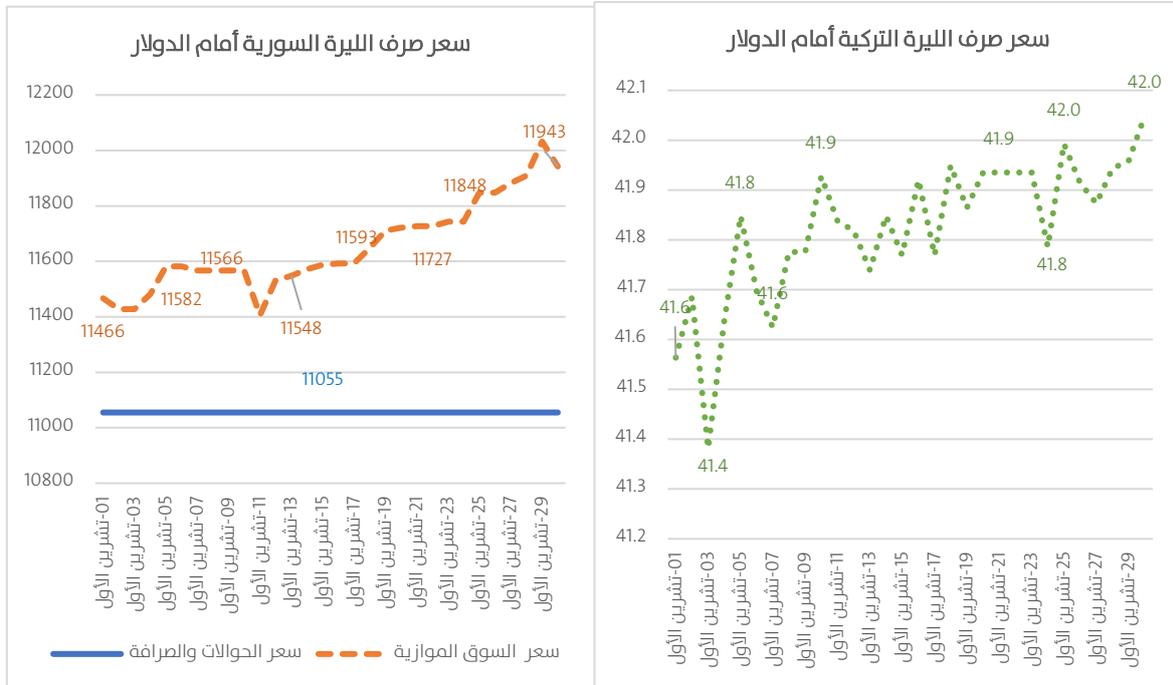
6. التغيرات في أسعار الصرف

استمر مصرف سوريا المركزي بتثبيت سعر الصرف الرسمي (للحوالات والصرافة) عند مستوى 11055 ليرة سورية للدولار للشهر الخامس على التوالي (منذ 13 أيار 2025)، في حين أظهر سعر السوق غير الرسمي تقلبات حادة، بدءاً من 11466 ووصولاً إلى 11943 ليرة لكل دولار في نهاية الشهر. وقد انخفضت قيمة الليرة السورية بنسبة 2.5 بالمئة خلال شهر تشرين الأول، فبعد أن كان وسطي سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار بحدود 11336 ليرة للدولار في أيلول السابق، بلغ 11663 ليرة للدولار في تشرين الأول. جدير بالذكر أن الحكومة تعتمد سعراً أقرب للسعر غير الرسمي عند تسعير المازوت والبنزين والغاز بالليرة السورية. وقد استمر مصرف سوريا المركزي باتباع سياسة تقييد السيولة منذ سقوط النظام ولغاية الآن، برغم إخفاقاتها في تحقيق هدفها المتمثل في كبح التضخم، وفرضها تكاليف اجتماعية واقتصادية جسيمة.

أما بالنسبة لليرة التركية، فقد كشفت البيانات عن اتجاه تصاعدي في سعر الصرف خلال شهر تشرين الأول، مما يعكس ضعفاً متزايداً في قيمتها، حيث تراجعت قيمتها من نحو 41.6 ليرة تركية لكل دولار بداية الشهر إلى 42 ليرة تركية في نهايته. مما يؤثر على أسعار سلع المستهلك في المناطق السورية التي لا تزال تعتمد الليرة التركية كأساس للتعامل (مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً).

الشكل (4): تغيرات سعر صرف الليرة السورية والليرة التركية أمام الدولار الأمريكي

خلال تشرين الأول 2025

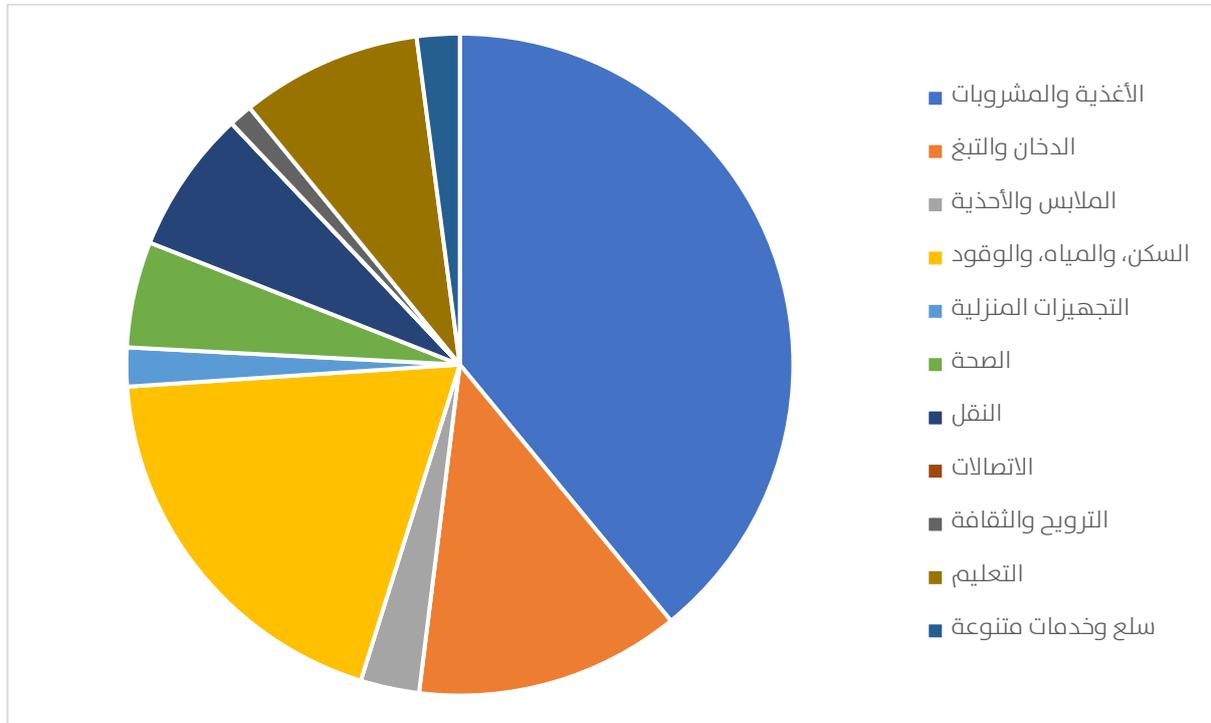


المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

7. المساهمة في التضخم

يُظهر تحليل المساهمة في معدل لتضخم الشهري البالغ 1.3 بالمئة في جميع المحافظات السورية أن التضخم كان مدفوعاً بشكل كبير بثلاث مجموعات أساسية خلال تشرين الأول 2025. استحوذت مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية على الحصة الأكبر، حيث ساهمت وحدها بـ 50.1 بالمئة من هذا الارتفاع، تليها مباشرة مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى التي ساهمت بنسبة 24.5، ثم مجموعة التعليم بنسبة 11.3 بالمئة. هذه المجموعات الثلاث، التي تمثل ضروريات الحياة، مسؤولة معاً عن حوالي 86 بالمئة من إجمالي التضخم المسجل، مما يعكس ضغوطاً مباشرة على تكاليف معيشة الأسر.

الشكل (5): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري (M-o-M) لشهر تشرين الأول 2025 (بالنسب المئوية)



المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

من جانب آخر، شهدت محافظة السويداء انكماشاً بنسبة 5.3 بالمئة خلال شهر تشرين الأول 2025، كجراء تصحيحي بعد الصدمة التضخمية التي تعرضت لها في تموز الماضي. تركزت عملية كبح الضغوط التضخمية في مجموعتين رئيسيتين هي: مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز ومجموعة النقل، فيما عادت أسعار مجموعتي الأغذية والمشروبات غير الكحولية والتعليم الارتفاع، لتشكل ضغطاً تضخيمياً إضافياً على سكان المحافظة.

على المستوى الإقليمي، سجّلت مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة التركية في تعاملاتها التجارية (مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً)، المعدل الأعلى للتضخم الشهري في تشرين الأول 2025، حيث بلغ 3.8 بالمئة. ويُعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى مجموعتين رئيسيتين: الأولى هي السكن، والمياه،

والكهرباء، والغاز، وأنواع الوقود الأخرى (بمساهمة 60.8 بالمئة)، والثانية هي الأغذية والمشروبات غير الكحولية (بمساهمة 24.4 بالمئة).

وشهدت مناطق الإدارة الذاتية (شمال شرق سوريا) معدل تضخم شهري مرتفع بنسبة 1.9 بالمئة، برزت مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية كعامل مساهم مهيم، إذ شكّلت نحو 40 بالمئة من إجمالي التضخم في مناطق الإدارة الذاتية. تلتها مجموعة الصحة بنسبة مساهمة 22.4 بالمئة، ثم مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز بنسبة مساهمة 21.8 بالمئة، ثم مجموعة التعليم بنسبة مساهمة 13.5 بالمئة.

بالمقارنة، أظهرت مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية (مناطق النظام سابقاً) معدل تضخم شهري بلغ 1.4 بالمئة. ومثلت مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية المحرك الأساسي لهذا الارتفاع، بمساهمة بلغت 59.9 بالمئة. تليها مجموعة التعليم بنسبة مساهمة 26 بالمئة.

8. الأجور في سوريا تشرين الأول 2025

بلغ متوسط الأجر الشهري للموظف الجامعي في القطاع العام (عند بدء التعيين) في سوريا حوالي 1.14 مليون ليرة سورية في شهر تشرين الأول 2025، بينما بلغ متوسط الأجر الشهري للعامل في القطاع الخاص 1.29 مليون ليرة سورية، في حين سجل الموظف في القطاع المدني 2.74 مليون ليرة سورية خلال نفس الشهر.

تكشف المقارنة في الأجور الاسمية (بالأسعار الجارية) بين المناطق السورية عن تباين هيكلي حاد، يتجسد في فجوة جوهرية بين المناطق التي تعتمد الليرة التركية والمناطق التي تعتمد الليرة السورية ضمن نطاق سيطرة الحكومة الانتقالية. تُعزى هذه الفوارق إلى اعتبارات سياسية واقتصادية غير مرتبطة بنتاجية العمالة، مما أدى إلى تدهور حاد في القوة الشرائية لأجور العاملين في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة النظام سابقاً، مما يُرسخ تمايزاً اقتصادياً وجغرافياً بين السكان.

كما يُلاحظ تباين عمودي في مستويات الأجور بين القطاعات، حيث يُسجل مستوى أجور القطاعين العام والخاص انخفاضاً ملحوظاً مقارنةً بالقطاع المدني.⁶ وفي سياق متصل، تبقى فئة العمالة غير الماهرة هي الفئة الأكثر تأثراً بالضغوط الاقتصادية عبر جميع المناطق والمحافظات.

الجدول (4): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر تشرين الأول 2025 (بالليرة السورية)

سوريا	مناطق الإدارة الذاتية	مناطق الليرة التركية (المؤقتة والإنقاذ سابقاً)	مناطق الليرة السورية (النظام سابقاً)	
				أ- العاملين في القطاع العام
3386320	3090000	5969981	3030000	أجور الموظف (دكتور جامعي)
1144471	1060000	2344895	935000	أجور الموظف (جامعي)
987322	1040000	1386456	859000	أجور الموظف (تعليم أساسي)
				ب- العاملين في القطاع الخاص
3650820	2194316	4553744	3692533	أجور مدير شركة
1293786	1045213	1575947	1274589	أجور العامل في محل تجاري
				ج- العاملين في القطاع المدني
2741544	3419049	4880568	2158620	أجور الموظف (جامعي)

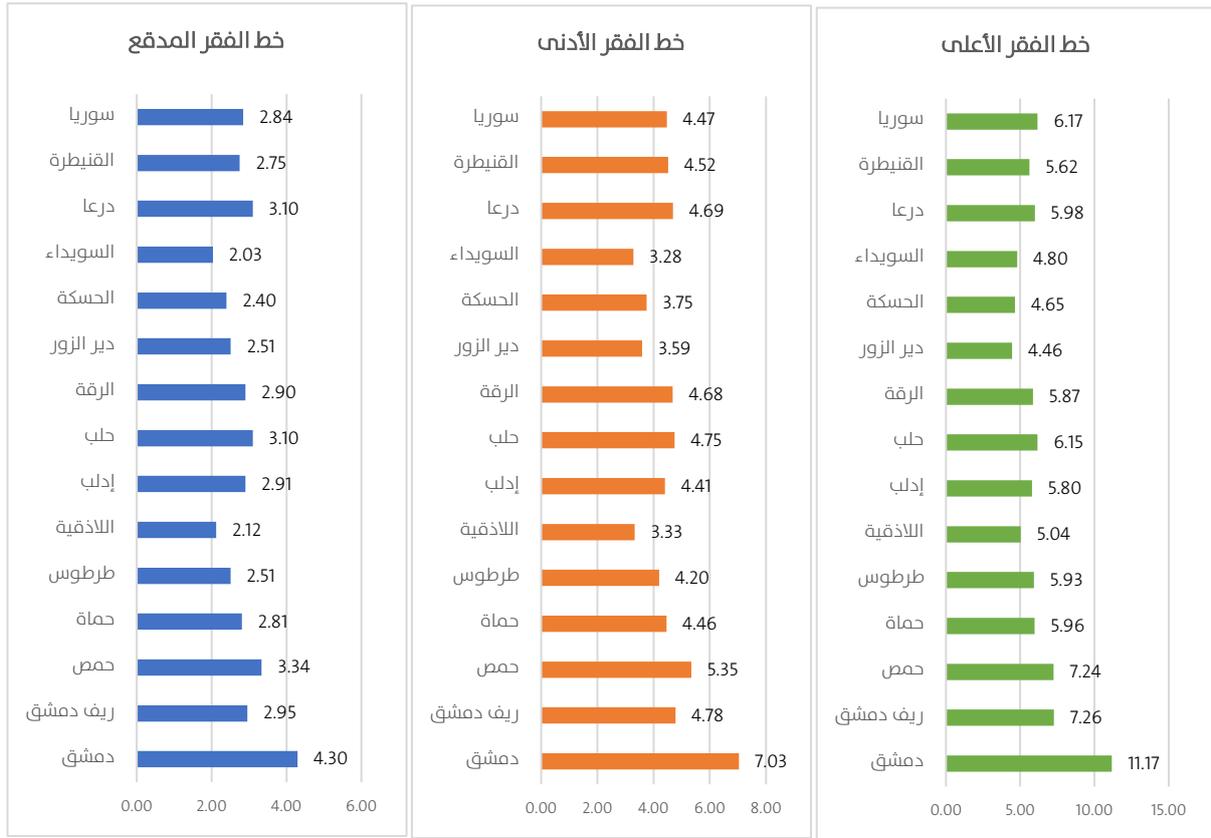
المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

⁶ ويُشار إلى أن أجور العاملين في القطاع المدني في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة النظام السوري، رغم ارتفاعها النسبي مقارنةً بأجور القطاعين العام والخاص، تظل منخفضة جداً على المستوى الإقليمي، إذ تعادل 58 بالمئة فقط من نظيرتها في مناطق الإدارة الذاتية و 41 بالمئة من نظيرتها في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة التركية، وذلك خلال شهر تشرين الأول 2025.

9. خطوط الفقر في سوريا تشرين الأول 2025

وصل خط الفقر المدقع للأسرة⁷ (كمؤشر على الحرمان من الغذاء) على مستوى سوريا في شهر تشرين الأول 2025 إلى 2.84 مليون ليرة سورية شهرياً، ووصل خط الفقر الأدنى إلى 4.47 مليون ليرة سورية، وخط الفقر الأعلى إلى 6.17 مليون ليرة سورية. وسجلت خطوط الفقر أعلى مستوياتها في محافظات دمشق وريف دمشق وحمص وحلب، فيما سجلت محافظات دير الزور واللاذقية والسويداء والحسكة أدنى قيم لخطوط الفقر خلال شهر تشرين الأول 2025.

الشكل (6): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر تشرين الأول 2025 (مليون ليرة سورية)



المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

يكشف تحليل نسب تغطية وسطي الأجر الشهرية لخطوط الفقر في سوريا (تشرين الأول 2025) عن أزمة هيكلية عميقة في كفاية الدخل، لا سيما في القطاعين العام والخاص. على المستوى الوطني، يُظهر المتوسط العام عجزاً حاداً، حيث تقل أجور الموظف الجامعي الحكومي والعامل في القطاع الخاص بنحو 55-60 بالمائة عن خط الفقر المدقع، وتتسع هذه الفجوة لتتجاوز 79-81 بالمائة عند مقارنتها بخط الفقر الأعلى.

⁷ تم حساب خطوط الفقر (المدقع، والأدنى والأعلى) من خلال قياس أثر التضخم على خطوط فقر عام 2009.

أما بالنسبة لخط الفقر الأعلى، فن جميع الفئات الوظيفية في القطاعين العام والخاص تقع تحته، إذ تتراوح نسب تغطية أجور الموظفين في القطاع العام والخاص لخط الفقر الأعلى بين 15 و 40 بالمئة. وهذا يعني أن الغالبية الساحقة من الأسر السورية تعيش في حالة فقر شديد، حيث لا تستطيع تأمين الضروريات الأساسية إلى جانب احتياجاتها من التعليم والصحة وغيرها.

في المقابل، يتمتع القطاع المدني (المرتبط بالمنظمات غير الحكومية والتمويل الخارجي) بحماية نسبية ملحوظة، حيث تغطي أجوره 96.5 بالمئة من خط الفقر المدقع، هذا التباين يعكس أن القدرة على الوصول إلى التمويل الخارجي هي المحدد الأساسي للبقاء الاقتصادي في السياق السوري. ومع ذلك، تبقى هذه الحماية نسبية؛ فبالرغم من وضعها الأفضل، لا تغطي أجور موظفي القطاع المدني سوى 44.5 بالمئة من خط الفقر الأعلى، مما يثبت أن الأزمة المعيشية هي أزمة شاملة.

الجدول (5): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر تشرين الأول 2025 (بالنسب المئوية)

سوريا	مناطق الإدارة الذاتية	مناطق الليرة التركية (المؤقتة والإنقاذ سابقاً)	مناطق الليرة السورية (النظام سابقاً)	
				أ- تغطية الأجور لخط الفقر المدقع
40.3%	41.8%	79.2%	32.8%	الموظف الجامعي في القطاع العام
45.6%	41.2%	53.2%	44.7%	العامل في القطاع الخاص
96.5%	134.7%	164.8%	75.8%	الموظف في القطاع المدني
				ب- تغطية الأجور لخط الفقر الأدنى
25.6%	27.2%	52.0%	20.8%	الموظف الجامعي في القطاع العام
29.0%	26.9%	34.9%	28.3%	العامل في القطاع الخاص
61.4%	87.9%	108.1%	47.9%	الموظف في القطاع المدني
				ج- تغطية الأجور لخط الفقر الأعلى
18.6%	21.9%	39.8%	15.0%	الموظف الجامعي في القطاع العام
21.0%	21.6%	26.7%	20.4%	العامل في القطاع الخاص
44.5%	70.5%	82.8%	34.6%	الموظف في القطاع المدني

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

الملاحق

الملحق (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا خلال شهر تشرين الأول 2025 بحسب مجموعات الاستهلاك والمحافظات
(سنة الأساس 2021 = 100)

سوريا	القنيطرة	درعا	السويداء	الحسكة	دير الزور	الرققة	حلب	إدلب	اللاذقية	طرطوس	حمّة	حمص	ريف دمشق	دمشق	
823	970	818	929	783	712	699	951	626	826	944	894	1,231	964	1,205	جميع السلع
611	683	642	684	692	771	595	675	591	623	610	697	672	628	687	الأغذية والمشروبات
582	608	604	721	475	610	402	750	632	602	571	514	591	591	542	الدخان والتبغ
603	530	515	756	833	554	706	717	765	658	676	671	537	435	560	الملابس والأحذية
1,415	1,755	1,540	1,728	1,023	768	1,154	1,323	876	1,295	1,624	1,582	2,645	1,951	2,002	السكن، والكهرباء، والوقود
481	503	569	457	829	470	445	422	434	404	427	707	517	455	605	التجهيزات المنزلية والصيانة
767	736	944	927	755	683	815	845	509	768	717	727	810	870	853	الصحة
964	1,427	837	1,001	1,004	688	781	886	568	1,493	1,506	1,232	1,458	1,204	1,550	النقل
207	327	331	332	331	332	329	534	41	327	327	329	329	329	330	الاتصالات
445	354	310	465	586	399	695	534	341	482	471	335	477	543	384	الترويح والثقافة
869	1,008	1,145	917	1,022	541	565	1,080	1,231	920	1,053	862	1,046	876	922	التعليم
762	1,149	749	1,003	698	667	713	842	577	563	839	676	788	691	896	سلع وخدمات متنوعة

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.



scpr-syria.org
info@scpr-syria.org